

## واقع الشمول المالي في الجزائر (واقع وتحديات)

- دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر من 2011 الى 2021-

**The reality of financial inclusion in Algeria (reality and challenges)  
An analytical study of indicators of financial inclusion in Algeria from -  
2011 to 2021-**مفيدة الأحسن<sup>1</sup>، كريم بيشاري<sup>2</sup>، رفيق الأحسن<sup>3</sup>

1 جامعة البليدة 02، em.elahcene@univ-blida2.dz

2 جامعة البليدة 02، karimbichari@yahoo.com

3 جامعة تلمسان، elahcenerafik@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2023/12/ 01

تاريخ القبول: 2023/09/ 15

تاريخ الاستلام: 2023/05/ 26

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة الى ابراز واقع الشمول المالي في الجزائر واهم التحديات التي تواجهه، من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات الشمول المالي التي تقدمها قاعدة بيانات البنك الدولي global index والتي تبين من خلالها تدني مستوى الشمول المالي في الجزائر نتيجة ضعف مؤشر وصول الخدمات المالية إلى شريحة أكبر من المواطنين، وضعف الادخار والاقتراض عن طريق القنوات الرسمية، ولتوضيح ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف دقيق للمتغيرات، والمنهج التحليلي للإمام بمتغيرات الدراسة. حيث توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يعبر عن مستوى الخدمات المالية في الجزائر، وعلى الدولة الجزائرية تكثيف جهودها لرفع من مستويات الشمول المالي في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** الشمول المالي، الخدمات المالية، مؤشرات الشمول المالي، الادخار، الاقتراض.

تصنيف JEL: XN1، XN2.

**Abstract:**

This study aims to highlight the reality of financial inclusion in Algeria and the most important challenges it faces by analyzing a set of indicators of financial inclusion provided by the World Bank global index database, which shows the low level of financial inclusion in Algeria as a result of the weakness of the index of financial services access to a larger segment of Citizens and the weakness of saving and borrowing through official channels, and to clarify this, the descriptive approach was relied upon to accurately describe the variables, and the analytical approach to familiarize yourself with the variables of the study. The study concluded that financial inclusion reflects the level of financial services in Algeria, and the Algerian state should intensify its efforts to raise the levels of financial inclusion in Algeria.

**Keywords:** financial inclusion, financial services, financial inclusion indicators, savings, borrowing.

## 1. مقدمة:

حضى موضوع الشمول المالي في الوقت الراهن بأهمية بالغة خصوصا بعد الازمة المالية العالمية التي مست العالم بأسره والتي اثبتت وأكدت وجود اختلالات هيكلية في النظام المالي العالمي ، فالشمول المالي يهدف بالدرجة الاولى الى تدعيم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ،فضلا عن قدرته على دعم الفئات الاجتماعية المقصية ماليا كالفقراء والشباب والنساء وسكان الارياف وأصحاب الدخول المنخفضة ، وهذا ما اجبر الحكومة والقطاع المصرفي والجهات الرقابية على تامين جهودها ونشاطها في تعميم الخدمات المالية المقدمة للأفراد هذا من جهة ، ومن جهة اخرى تضافرت جهود العديد من الهيئات الدولية التي وضعت المعايير الخاصة بتحقيق الشمول المالي في جميع أنحاء العالم قصد مواجهة التحديات والمعوقات التي تعترض توسع الشمول المالي والبحث عن سبل عالة لتعزيزه ومن بين هذه الهيئات الدولية التي ثمن جهود الشمول المالي نجد العشرين G20 ، والتحالف العالمي للشمول المالي AFI البنك الدولي ،منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، والشبكة الدولية للتتقيف المالي INFE مجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP .

وقصد الحصول على بيانات شاملة ونظرة محين ومستقبلية تساعد في تعميم الخدمات المالية والمصرفية تعمل مجموعة البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات المسحية، اذ تعد قاعدة بيانات البنك الدولي **global index** مصدر مهم لتقييم جهود الاقتصاديات في تحسين مستويات الشمول المالي

من خلال تقديمها لمجموعة من المؤشرات المتعلقة بالأنشطة المالية كنسبة امتلاك الافراد لحساب مصرفي ومؤشر الادخار والاقتراض ومؤشر امتلاك بطاقات الخصم والائتمان، ومن هنا يمكن طرح الاشكالية التالية:

### ما هو واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر؟

من السؤال الرئيسي يمكن طرح مجموعة من الاسئلة الفرعية المتعلقة بموضوع الدراسة وهي:

- ✓ فيما تكمن اهمية الشمول المالي؟
- ✓ ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر؟
- ✓ ما هي اهم معوقات التي تواجه تعزيز الشمول المالي؟

### الفرضيات:

- ✓ تكمن اهمية الشمول المالي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.
- ✓ الشمول المالي في الجزائر لا يعكس حجم الخدمات المالية المقدمة.
- ✓ تكمن اهم معوقات التي تواجه الشمول المالي في الجزائر في ضعف البنية التحتية المالية.

### اهداف الدراسة : تكمن اهداف الدارسة في العناصر الجوهرية التالية:

- ✓ بلورة المفاهيم الرئيسية للشمول المالي.
- ✓ التعرف على اهمية وأهداف الشمول المالي.
- ✓ التعرف على واقع الشمول المالي فالجزائر.
- ✓ التعرف على اهم معوقات الشمول المالي في الجزائر.

### المنهج المستخدم في الدراسة :

بهدف الاحاطة والإلمام بمختلف جوانب الموضوع والإجابة عن الاشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي والذي يعتمد على جمع المعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق لمتغيرات الدراسة كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي لغرض فهم وتبيان العناصر المكونة للموضوع بتحليلها واستخلاص مختلف النتائج المتوصل اليها خاصة المتعلقة بمؤشرات ومعوقات الشمول المالي في الجزائر والجهود المبذولة في معالجتها.

### 2. الاطار النظري للشمول المالي :

#### 1.2 مفهوم الشمول المالي .

قدمت عدة تعريفات للشمول المالي والتي صدرت من قبل جهات مختصة مختلفة حيث كان ابرزها ما يلي :

التعريف الصادر عن المجموعة العشرين **G20** والتحالف العالمي للشمول المالي **AFI** يعرف الشمول المالي بأنه : " نفاذ كافة فئات المجتمع منها والميسورة الى الخدمات والمنتجات المالية التي تناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة " ويعرفه مركز الشمول المالي في واشنطن بأنه : " الحالة التي يكون فيها جميع الافراد قادرين على الوصول لمجموعة كاملة من الخدمات ذات الجودة وبأسعار مناسبة وأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء (دريد و غريب، 2021، صفحة 281).

يعرف البنك الدولي الشمول المالي على انه : امكانية الوصول الى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلي احتياجاتهم ( المعاملات ، المدفوعات ، المدخرات ، الائتمان ، التامين ) ويتم تقديمه بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة (Amra &Meldina,2016,p57) ، تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **OECD** والشبكة الدولية للتثقيف المالي **INFE** هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز النفاذ الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات الرسمية بالوقت والسعر المعقولين وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي (بن عطية و مدوخ، 2022، صفحة 241).

تعرف مجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء **CGAP** الحال التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول الى خدمات الاقراض والمدخرات والمدفوعات والتامين مقدمة من مؤسسات مالية رسمية من ثم ينطوي النفاذ المالي الفعال على تقديم الخدمات المالية للعملاء على نحو مريح و بكلفة ميسورة مع استدامة عمل المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية بما يساعد اتاحة خدمات مالية للمستبعدين والمحرومين من تلك الخدمات بدلا من الخيارات الغير الرسمية المتاحة (بولمرج و كتاف، 2021، صفحة 185).

يعرف الشمول المالي من وجهة نظر صندوق النقد الدولي على انه تمتع الافراد بما فيهم اصحاب الدخل المنخفض والشركات بما في ذلك اصغرها بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة ( مقابل اسعار معقولة ) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية مع توفيرها بطريقة مستدامة من قبل مجموعة من مقدمي الخدمات المالية العالمية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة (شني و بن لخضر، 2019، صفحة 106) حيث يرى أنصار الشمول المالي ( Sinclair, Mchard, Dobbie, Lindsay, Gillespie) على أن الاستبعاد المالي يؤدي إلى ضياع فرصة النمو ونمو دولة متخلفة ويساهم في زيادة مستويات الفقر (Elizabeth & Josiah2012,P96).

- من خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص اهم الجوانب التي يركز عليها وهي كالآتي :
- ✓ توفير خدمات مالية رسمية ومنظمة وقرب المسافة والقدرة على تحمل التكاليف يحسن ويسهل من عملية الحصول على المنتجات والخدمات المالية؛
  - ✓ ادارة الاموال والتخطيط للمتنقل والتعامل مع الضائقة المالية ؛
  - ✓ استخدام المنتجات والخدمات المالية وذلك من حيث الانتظام والتكرار ومدة الاستخدام ؛
  - ✓ تصميم الخدمات وفق احتياجات العملاء وتطويرها لتشمل كافة فئات المجتمع يسمح للخدمات والمنتجات المالية بامتلاك جودة ؛
  - ✓ ضمان تقاسم منتجات وخدمات مالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي يعتمد على فعالية التنظيم والرقابة بدرجة اكبر؛
  - ✓ الاهتمام الاكبر بالفقراء ومحدودي الدخل وسكان المناطق النائية والنساء .

## 2.2 اهمية الشمول المالي.

لتعزيز مستويات الشمول المالي اهمية بالغ بالنسبة للمؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام والذي ينعكس بالإيجاب على البيئة المالية والاقتصادية وتتضح اهمية الشمول المالي فيما يلي (عبد الوهاب وسمية، 2022، الصفحات 393-394) :

- **المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة** : يعد الشمول المالي عامل رئيسي في تحقيق جميع اهداف للتنمية المستدامة من اصل 17 في المجموعة العشرين التزمت بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم وعلى هذا الاساس قامت اكثر من 30 بلد بإطلاق استراتيجية وطنية قصد زيادة سرعة الاصلاحات وتأثيرها على البلد لتطوير قدرات فئات محدودتي على الانتاج وتحسين دخولها ودمج الاقتصاد غير الرسمي وهذا ما ينصب في صالح تشجيع ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ؛
- **تعزيز فعالية الوساطة المالية** : تتجلى هذه الاهمية من خلال تجميع مدخرات الافراد المستبعدين من التعامل مع النظام الرسمي الامر الذي يعمل على زيادة المدخرات وتحسين اداء البنوك فتوفير البنية التحتية والتنظيمية والتشريعية اللازمة وتوسع الشمول المالي بشكل مدروس يهدف الى تحقيق النمو الشامل والمستدام وتحسين تنوع الخدمات المالية لدى المؤسسات المالية والعمل على تقليل المخاطرة؛

- **زيادة فرص المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية** : يساهم الشمول المالي في زيادة فرص المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية من خلال العمل على تنوع المنتجات والخدمات المالية والاهتمام بجودتها لتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بالعملاء واستقطاب فئات جديدة من العملاء وهذا ما سيساعد على الحد من التسرب المتعاملين مع القنوات غير الرسمية ؛
- **الدفع نحو الرقمنة والخدمات المالية** : تسمح الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول للمستخدمين بحفظ الاموال وتحويلها وبالتالي تساعد على تحسين كسب الدخل وهذا حسب ما اظهرته الدراسات؛
- **تحسين قدرة الافراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم** : ان امكانية وصول الافراد الى الخدمات المالية والمصرفية تشجعهم على الاقبال على الاستثمار والمخاطرة وإدارتها وهذا ما ينعكس بشكل ايجابي على مستويات النمو مع تقليص الصدمات المالية ويتحقق هذا من خلال ادخال التكنولوجيا المبتكرة قصد خلق فرص فعالة لتحقيق تكاليف المعاملات وإصلاح البنى التحتية وسهولة وصول الافراد لمختلف القطاعات والعمل على تحسين مستويات دخل الافراد.
- **تعزيز جهود التنمية الاقتصادية** : يوجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي ، حيث يسمح الوصول السهل إلى الخدمات المالية وخاصة للفئات الفقيرة إلى توفير المال بأمان ويساعد في منع تركيز القوة الاقتصادية مع عدد قليل من الأفراد ، وبالتالي التخفيف من المخاطر التي قد يواجهها الفقراء نتيجة للصدمات الاقتصادية ، بالإضافة للأثر الإيجابي على أسواق العمل ، لذلك أصبح توفير الوصول إلى الخدمات المالية مجال اهتمام صانعي السياسات حيث يترتب عليه آثار اقتصادية بعيدة المدى (Soun,2014,p55 & Parul).

### 3.2 مبادئ الشمول المالي.

من اجل اعداد استراتيجية وظيفية للشمول المالي اقرت المجموعة 20 مبادئ تبنتها الدول الاعضاء وهي كالتالي (عائشة و خالد، 2022، الصفحات 142-143) :

- **القيادة** : بعث التزام الحكومة الشمول المالي للمساعدة في تخفيف من حدة الفقر؛

- **التنوع** : اتباع سياسات تعمل على تشجيع المنافسة وتتيح حوافز تتماشى مع اوضاع السوق  
قصد الوصول الدائم والمستمر للخدمات المالية واستخدام نطاق واسع منها ؛
- **الابتكار** : اي العمل على تشجيع الابتكار المؤسسي والتكنولوجي كأسلوب لتوسيع نطاق سبل الوصول الى النظم المالية واستخدامها والعمل على معالجة نقاط الضعف في البيئة الاساسية ؛
- **الحماية** : اي الاعتراف بدور الحكومة من خلال سنها للقوانين والتنظيمات لتنظيم تقديم الخدمات المالية والجهات المقدمة لها والعمل على تشجيع نهج شامل تجاه حماية العملاء؛
- **العملاء** : التمكن من معرفة اسباب القوة والعمل على تطوير الثقيف المالي والقدرات المالية؛
- **التعاون** : تهيئة وتوفير بيئة مؤسسية تتضح فيها التنسيق داخل الحكومة وخطوط المساءلة وتشجيع الشركات والمشاورات المباشرة مع الحكومة والشركات وأصحاب المصالح المعنية؛
- **المعرفة** : وضع سياسات قائمة على ادلة وشواهد من خلال الاستفادة من البيانات المحسنة وقياس التقدم المحقق وتقييم النهج التراكمي الخاص بالتعليم والاختبار المقبول من قبل كل من الجهة التنظيمية وجهة تقديم الخدمة ؛
- **التناسب** : خلق اطار وسياسات متعلقة بالجوانب التنظيمية تتناسب مع المنافع والمخاطر المتأتية من المنتجات والخدمات المالية المبتكرة؛
- **ايطار العمل** : ضرورة توفير نظام مرن ومناسب يستند الى المخاطرة بشأن مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب والعمل على توفير مناخ قادر على المنافسة اخذا بعين الاعتبار هذه الاموال في سياق الاطار التنظيمي بما يتماشى مع المعايير الدولية والظروف المحلية.

#### 4.2 ابعاد الشمول المالي .

كان لتطور مفهوم الشمول المالي عبر الزمن دافعا اساسيا ليشمل ثلاث ابعاد رئيسية متمثلة فيما يلي (مليكاوي و طويل، 2022، الصفحات 14-15) :

- ✓ **الوصول للخدمات المالية** : يعبر هذا البعد على القدرة على استخدام الخدمات المالية من قبل المؤسسات الرسمية التي تقدم بيانات تتعلق بإمكانية الوصول من المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية ويتطلب هذا البعد تحليل وتحديد العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي كالقرب من نقاط الخدمات المصرفية والفروع وتكلفة الحصول على الخدمات المالية .

✓ استخدام الخدمات المالية : يشير هذا البعد الى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية

المقدمة من قبل مؤسسات القطاع المصرفي ويتطلب هذا جمع بيانات حول تواتر وانتظام استخدام الخدمات المالية خلال فترة زمنية معينة .

**جودة الخدمات المالية:** هناك العديد من العوامل المؤثرة على جودة ونوعية الخدمات المالي كالتكلفة وخدمات حماية المستهلك والكفالة المالية فضلا عن وعي المستهلك وفعالية الية التعويض ،فوضع مؤشر لقياس بعد الجودة يعد تحدي وهذا راجع الى انتقال الشمول المالي الى جدول اعمال الدول النامية الامر الذي كان يقتضى تحسين الوصول الى الخدمات المالية وهذا بعد غير واضح .

تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر:

### 3. واقع الشمول المالي في الجزائر:

لا تزال الجزائر تسجل مستويات متدنية في الشمول المالي الامر الذي اجبر السلطات المختصة انتهاج سلسلة من الاجراءات لتعزيز هذه الاداة ومكافحة الاستبعاد المالي ، وقياس الشمول المالي بعدد من المؤشرات تتناول ثلاثة ابعاد رئيسية وهي :استخدام الخدمات المالية،جودة الخدمات المالية ، سهولة استخدام الخدمات المالية ، وتعد قاعدة بيانات الشمول المالي Global Findex الاداة المرجعية الاكثر استخداما لتوفيرها بيانات دولية محين حول مختلف المؤشرات.

**مؤشر امتلاك حساب بنكي:** يعبر مؤشر عدد الحسابات البنكية المفتوحة عن مدى استجابة النظام المصرفي وقدرته على تقديم خدماته للأفراد والمؤسسات ويعبر عن مدى انتشار الثقافة المالية بين افراد المجتمع بالإضافة الى امكانية تنمية الوعي المصرفي لديهم وتوسيع دائرة الخدمات التي يمكن للبنوك ان تقدمها لمختلف طبقات المجتمع مما يسهل تعزيز الشمول المالي.

الجدول رقم 01: نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية الى اجمالي السكان البالغين.

| السنوات   |      | المؤشرات |      | المجموع | حسب السن |
|-----------|------|----------|------|---------|----------|
| حسب الجنس |      | اناث     | ذكور |         |          |
| 2011      | 2014 | 2017     | 2021 | 25+     | 15-24    |
| 33%       | 50%  | 43%      | 44%  | 40%     | 20%      |
| 46%       | 61%  | 56%      | 57%  | 20%     | 38%      |
| 20%       | 40%  | 29%      | 31%  | 29%     | 27%      |

Source: (World Bank, 2011,2021)

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان مستويات الشمول المالي تعرف تحسن في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 الى 2021 اذ نلاحظ تزايد مسجل في نسبة الافراد الذين يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية الرسمية من مجموع السكان البالغين ، كما نلاحظ وجود تحسن مقبول فما يخص نسبة الذكور الذين يمتلكون حسابات في المؤسسة المالية الرسمية والتي انتقلت من 46% سنة 2011 الى 61% سنة 2014 لتراجع الى 57.5% سنة 2021 غير ان نسبة اناث المالكين للحسابات في المؤسسة المالية الرسمية شهدت تحسن اقل مقارنة بالذكور اذ ارتفعت نسبة الاناث المالكة لحسابات فالمؤسسة مالية رسمية من 20% سنة 2011 الى 40% سنة 2014 لتخفص سنة 2021 الى 31% اما في سنة 2017 فقد قدرت نسبة الاناث المالكين للحسابات فالمؤسسات المالية الرسمية ب 29%، كما تم تسجيل فجوة خاصة في توزيع الجنسين سنة 2021 والتي قدرت ب 26% لصالح الذكور، ويرجع هذا لكون المرأة الجزائرية لا تزال تعاني من مشاكل تحول دون وصولها الى القنوات المالية الرسمية مقارنة بالذكور وتكمن هذه القيود في الحواجز الهيكلية والعقبات التنظيمية وبالتالي افتقارها للأصول المالية الاساسية والضرورية لامتلاك الاصول والتمكين كما توجد نسبة قلة من النساء تمارسن مهنة مقارنة بالرجال هذا من جهة ، ومن جهة اخرى قد يعود سبب هذه الفجوة لنسب البطالة المرتفعة في اوساط النساء خاصة في المناطق الريفية ، كما نلاحظ وجود ايضا فجوة بمقدار الضعف فيما يخص فئة الشباب الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية مقارنة بالكبار والتي تقدر ب 24% لصالح الكبار وهذا في سنة 2021 ، اذ بلغت نسبة من لديهم حسابات مالية في مؤسسة مالية من فئة 27% مقابل 51% لصالح من يمتلكون حسابات مالية في مؤسسة مالية رسمية من فئة الكبار غير ان في سنة 2014 سجلت اعلى نسبة لصالح كبار اذ قدرت 57% مقابل 38% لصالح الشباب كأعلى نسبة وبدرجة اقل في سنة 2017 اذ تم تسجيل نسبة 49% لصالح كبار السن مقابل 29% لفئة الشباب .

يرجع تدني نسب معدلات الشمول المالي لفئة الشباب الى نسب البطالة المرتفعة لا يمكن أبدا ارجاع ضعف معدلات الشمول الى نسبة البطالة والتي تفتشت في اوساط المجتمع الجزائري كما ان الشباب دون سن 18 سنة لا يمكنهم فتح حسابات مصرفية خاصة بهم وإدارتها إلا بموافقة الولي اي السن القانوني التي تشترطه البنوك الجزائرية لفتح حساب بنكي وهذا ما يجعلهم لا يتمتعون بالاستقلالية المالية فحين تفسر النسب المرتفعة في الجزائر الى الزام الطلاب الجامعين على فتح حساب مالي رسمي قصد تلقي المنحة الجامعية وكذا الزام العمال الاجراء في القطاع العام والخاص على ضرورة امتلاك حسابات على مستوى

المؤسسات المالية الرسمية لحصولهم على المنح والرواتب الخاصة بهم ومستحقات المالية بالنسبة للعمال غير الاجراء كالمقاولين والمزارعين .

مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية: يقيس هذا المؤشر نسبة الافراد البالغين الذين اقتترضوا امولا من المؤسسات الرسمية المصرفية.

الجدول رقم 02: نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات اقراض الى اجمالي السكان البالغين.

| السنوات |  | المؤشرات |    | المجموع | حسب الجنس |      | حسب السن |     |
|---------|--|----------|----|---------|-----------|------|----------|-----|
|         |  |          |    |         | ذكور      | اناث | 24-15    | +25 |
| 2011    |  | 1%       | 3% | 0%      | 2%        | 0%   | 2%       |     |
| 2014    |  | 6%       | 7% | 5%      | 6%        | 5%   | 6%       |     |
| 2017    |  | 5%       | 7% | 3%      | 7%        | 1%   | 7%       |     |
| 2021    |  | 4%       | 5% | 2%      | 5%        | 2%   | 5%       |     |

Source: (World Bank, 2011,2021)

نلاحظ من الجدول اعلاه ان نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات اقتراض في الجزائر وصلت سنة 2021 الى 4% من اجمالي السكان البالغين كأعلى نسبة وهي نسبة متدنية جدا اذا ما تم مقارنتها بنظيرها من الدول العربية ، كما نلاحظ وجود فجوتين الفجوة الاول تخص توزيع بين الجنسين والتي كانت بنسبة 3% لصالح الذكور سنة 2021 ، كما الفجوة الثانية بمقدار الضعف في توزيع فئة الشباب الذين يمتلكون حسابات اقتراض الى اجمالي السكان البالغين مقابل فئة الكبار والتي كانت بقيمة 3% لصالح الكبار ، حيث نلاحظ في سنة 2014 وصلت نسبة من لديهم حسابات اقتراض من فئة الشباب 5% مقابل 6% لصالح الكبار ، كما سجلت اكبر نسبة لصالح كبار سنة 2017 بقيمة 7% مقابل 1% لصالح فئة الشباب ، ويفسر تدني نسبة ملكية حسابات الاقتراض لفئة الشباب ان معظمهم لا يمتلكون حسابات مالية في مؤسسة المالية الرسمية ويقومون بالاقتراض من العائلات والأصدقاء كما ان غالبية المقترضين يقتضون على العموم من العائلات والأصدقاء ولا يجذبون التعامل بمعدل الفائدة او اعتبارها ربا محرمة والمجتمع الجزائري مجتمع اسلامي كما ان تكلفة الحصول على الاقتراض مرتفعة هذا من جهة ، ومن جهة امتناع البنوك على تمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر و الافراد بسبب ضعف جدارتهم الائتمانية يعد دافعا رئيسيا الى تدني نسب الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات اقتراض .

الجدول رقم 03: نسبة المقترضين من العائلات والأصدقاء الى اجمالي السكان البالغين.

| السنوات |  | المؤشرات |  | المجموع | حسب الجنس |      | حسب السن |     |
|---------|--|----------|--|---------|-----------|------|----------|-----|
|         |  |          |  |         | ذكور      | اناث | 24-15    | +25 |
|         |  |          |  |         |           |      |          |     |

مفيدة الأحسن وآخرون

|     |     |     |     |     |      |
|-----|-----|-----|-----|-----|------|
| -   | -   | -   | -   | %25 | 2011 |
| %27 | %23 | %25 | %26 | %13 | 2014 |
| %31 | %23 | %26 | %32 | %19 | 2017 |
| %42 | %27 | %36 | %39 | %31 | 2021 |

Source: (World Bank, 2011,2021)

نلاحظ من الجدول اعلاه ان نسبة الاقتراض من العائلات او الاصدقاء لدى الجزائريين البالغين بلغت سنة 2011 ب %25 لتتخفص عام 2014 الى % 13 لتسجيل ارتفاع ملحوظ وبنسبة 19 % سنة 2017 اما في سنة 2021 وصلت الى % 31 كأعلى نسبة ، كما تم ايضا تسجيل فجوة في توزيع الجنسين بقيمة 3% لصالح الذكور ، كما نلاحظ ايضا وجود فجوة في ما يخص توزيع فئة الشباب المقترضين من العائلات والأصدقاء مقابل الكبار بمقدار الضعف والي كانت بقيمة 15% وهذا في سنة 2021 ، حيث نجد انه في سنة 2014 وصلت نسبة الافراد البالغين المقترضين من العائلات او الاصدقاء لفئة الشباب 23 % مقابل 27 % للكبار كما سجلت اعلى نسبة لصالح الكبار سنة 2021 بقيمة 42 % مقابل 27 % وبدرجة اقل في سنة 2017 تم تسجيل 31% لصالح الكبار مقابل 23 % لصالح الشباب .

**مؤشر الادخار:** يقيس هذا المؤشر نسبة الافراد الذين يقومون بالادخار على مستوى المؤسسات المالية الرسمية ويكشف عن مدى انتشار الوعي المصرفي لدى افراد المجتمع وتفضيلهم لتعاملات الرسمية كما يعبر عن دور البنوك والمؤسسات المالية وقدرتها على تعبئة الادخار الخاص من خلال تنويع الاوعية الادخارية وتقديم خدمات مالية متميزة.

الجدول رقم 04: نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخارية في المؤسسات المالية الرسمية.

| حسب السن |       | حسب الجنس |      | المجموع | المؤشرات السنوية |
|----------|-------|-----------|------|---------|------------------|
| +25      | 24-15 | اناث      | ذكور |         |                  |
| %6       | %1    | %3        | %6   | %4      | 2011             |
| %16      | %9    | %6        | %22  | %14     | 2014             |
| %15      | %3    | %8        | %14  | %11     | 2017             |
| %20      | %6    | %14       | %18  | %16     | 2021             |

Source: (World Bank, 2011,2021)

## واقع الشمول المالي في الجزائر (واقع وتحديات) - دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر 2011-2021

نلاحظ من الجدول اعلاه ان نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخار من إجمالي السكان البالغين

لعام 2011 قدرت ب 4% لترتفع الى 14% سنة 2014 اما في سنة 2017 انخفضت الى

11% ويرجع هذا الى ارتفاع معدلات التضخم التي شهدتها الجزائر انا ذاك الامر الذي ادي الى تاكل

الاجور نتيجة انخفاض اسعار النفط في حين سجلت اعلى نسبة 16 سنة 2021 ، وتقدر حجم الفجوة

بين توزيع الجنسين ب 4% لصالح الذكور ، كما نلاحظ ايضا وجود فجوة بمقدار الضعف في توزيع فئة

الشباب الذين يمتلكون حسابات الادخار مقارنة بفئة الشباب بمقدار 14% لصالح كبار ، ففي سنة

2011 وصلت نسبة الشباب الذين لديهم حساب ادخار الى 1% مقابل 6% وسجلت اعلى نسبة

للشباب سنة 2014 بقيمة 9% مقابل 16% للكبار وبنسبة 3% سنة 2017 لفئة الشباب

مقابل 15% لفئة الكبار، ويفسر تدنى نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخارية في

المؤسسات المالية الرسمية الى ان هناك فئة قليلة من الافراد الذين يقومون بإيداع مدخراتهم لدى المؤسسات

المالية وهذا ما جعلها دون المستوى المأمول وهذا ما يجبر البنك المركزي الجزائري على مضافة جهوده

التوعوية لتحفيز الافراد على الادخار وتوجهه نحو المؤسسات المالية الرسمية .

**الجدول رقم 05:** نسبة الافراد البالغين الذين يستخدمون الانترنت او الهاتف النقال للوصول الى

حسابات في المؤسسات المالية الرسمية.

| السنوات |  | المؤشرات |  | المجموع | حسب الجنس |      | حسب السن |       |     |
|---------|--|----------|--|---------|-----------|------|----------|-------|-----|
|         |  |          |  |         |           |      |          |       |     |
|         |  |          |  |         |           | ذكور | اناث     | 24-15 | +25 |
| 2017    |  |          |  | 5%      |           | 3%   | 1%       | 1%    | 3%  |
| 2021    |  |          |  | -       |           | 4%   | 3%       | 3%    | 4%  |

Source: (World Bank, 2011,2021)

نلاحظ من الجدول اعلاه ان نسبة البالغين الذين يستخدمون الهاتف النقال او الانترنت للوصول الى

الخدمات المصرفية والمالية في الجزائر سنة 2017 بلغت 5% في حين بلغت 7% سنة 2021. كما

نلاحظ وجود فجوة بقيمة العجز والتي تقدر ب 1% لصالح الذكور ووجد ايضا فجوة بقيمة الضعف

لصالح الكبار الذين يستخدمون الانترنت والهاتف النقال قصد الوصول للخدمات المالية والمصرفية مقارنة

بفئة الشباب والتي قدرت ب 1% سنة 2021 ، حيث نجد انه في سنة 2017 وصلت نسبة من

يستخدمون الانترنت او الهاتف النقال من فئة الكبار الى 3% مقابل 1% لفئة الشباب في حين

سجلت اعلى نسبة لصالح الكبار الذين يستخدمون الهاتف النقال او الانترنت سنة 2021 بنسبة 4 % مقابل 3% لصالح الشباب . ويرجع تسجيل هذه النسب المنخفضة الى ضعف البنية التحتية للاتصالات وعدم مواكبة المنظومة المصرفية الجزائرية للتطورات المتسارعة والحديثة التي تطرأ على وسائل الدفع الالكتروني كما ان تنظيم الاعمال الالكترونية المصرفية يحتاج الى قوانين وتشريعات غير انه في الجزائر نجد ضعف ونقص كبير في القوانين والأنظمة والتشريعات المنظمة والتشريعات التي تضبط الاعمال الالكترونية والمتعلقة بالمعاملات المصرفية خاصة الالكترونية.

الجدول رقم 06: نسبة الافراد الذين يمتلكون بطاقات الخصم وبطاقات ائتمان الى اجمالي السكان البالغين.

| المؤشرات           |      | المجموع | الجنس |      | حسب السن |      |
|--------------------|------|---------|-------|------|----------|------|
|                    |      |         | ذكور  | اناث | 24-15    | +25  |
| بطاقات<br>الخصم    | 2011 | 14 %    | 18 %  | 9 %  | 8 %      | 16 % |
|                    | 2014 | 22 %    | 32 %  | 12 % | 15 %     | 26 % |
|                    | 2017 | 20 %    | 27 %  | 13 % | 9 %      | 25 % |
|                    | 2021 | 23 %    | 33 %  | 12 % | 12 %     | 27 % |
| بطاقات<br>الائتمان | 2011 | 1 %     | 1 %   | 2 %  | 1 %      | 1 %  |
|                    | 2014 | 6 %     | 8 %   | 4 %  | 6 %      | 6 %  |
|                    | 2017 | 3 %     | 5 %   | 1 %  | 2 %      | 4 %  |
|                    | 2021 | 3 %     | 4 %   | 1 %  | 3 %      | 3 %  |

Source: (World Bank, 2011,2021)

نلاحظ من الجدول اعلاه ان نسبة البالغين الذين يستخدمون بطاقات الخصم في الجزائر حوالي 14 % سنة 2011 و 22 % سنة 2014 و 20 % سنة 2017 في حين بلغت سنة 2021 ب 20 % وهي نسب ضعيفة اذا ما تم مقارنتها مع بقية الدول العربية ، كما نلاحظ وجود فجوة في توزيع بين الجنسين سنة 2021 والتي قدرت ب 11 لصالح الذكور ، كما تم تسجيل ايضا فجوة بمقدار الضعف بالنسبة للشباب الذين يستخدمون بطاقات الخصم مقارنة بالكبار والتي قدرت سنة 2021 ب 15 % . اما فيما يخص نسبة الافراد البالغين الذين يستخدمون بطاقات الائتمان في الجزائر فانه بلغت 1 % وهذا سنة 2011 ولترتفع الى 6 % سنة 2014 ، وفي سنة 2017 انخفضت الى 3 % لتبقي هذه النسبة ثابت في سنة 2021 ، كما توجد فجوة في توزيع مابين الجنسين لسنة 2021 والتي قدرت ب 3 % ، ويرجع تدنى نسبة استخدام بطاقات الخصم والائتمان في الجزائر الى واقع النشاط التجاري حيث انه لا تزال التجارة الالكترونية في الجزائر تعرف نوعا من الركود وهذا راجع الى نقص وغياب التنظيم

القانوني الذي يضبط هذه المعاملات فغياب هذه القوانين والأنظمة التشريعية اثر بشكل سلبي على استعمال بطاقات الخصم والائتمان .

الجدول رقم 07: نسبة الافراد البالغين الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية او تلقيها خلال العام الماضي.

| السنوات   |  | المؤشرات | المجموع |      |
|-----------|--|----------|---------|------|
| حسب الجنس |  |          | ذكور    | اناث |
| 2014      |  | %5       | %3      | %1   |
| 2017      |  | -        | %4      | %3   |

Source: (World Bank, 2011,2021)

نلاحظ ان نسبة المدفوعات الرقمية او تلقيها في الجزائر قد بلغت 25 سنة 2014 و 26% سنة 2017 كما نلاحظ وجود فجوة في توزيع بين الجنسين سنة 2017 وتقدر ب 12% لصالح الذكور وترجع هذه النسب المتدنية فيما يخص المدفوعات الرقمية او تلقيها في الجزائر الى ان الافراد في المجتمع الجزائري يعتمدون على السيولة بشكل واسع وهذا ما يخلق نوع ما من التحديات امام البنك المركزي الجزائري كجهة رقابية وإشرافية في مجال تعزيز الشمول المالي الرقمي وتتمثل هذه التحديات في ضرورة ايجاد وخلق بيئة قانونية تشجع على الوصول للخدمات والمنتجات المالية وكذا التوسع في تقديمها من خارج الفروع المصرفية والاستفادة من التقنيات الجديدة التي تعمل على تسهيل الوصول الى الخدمات المالية وبأقل تكلفة وضمن وصولها الى كافة شرائح المجتمع - بما في ذلك الفقراء وأصحاب الدخول الضعيفة والمستبعدين ماليا - ويكون تقديمها عبر اجهزة الصراف الالي ونقاط البيع والهواتف النقالة ومحطات الدفع الالكتروني.

دراسة وتحليل معوقات التي تواجه الشمول المالي في الجزائر والجهود المبذولة لتصدي لها .  
تسعى الدولة الجزائرية الى تحسين الخدمات المالية من خلال اعداد وصياغة استراتيجيات مناسبة تسمح بتعزيز الشمول المالي في الجزائر وترفع من مستوياته ، وهذا من خلال توفير بيئة عمل مناسبة غير انها ما زالت بيئة ضعيفة غير مؤهلة تأهيلا كافيا ، في حين تبقى حجم المعاملات المالية المقدمة لا تتناسب مع مستوى الطموحات وعدد سكان الجزائر الذي يفوق 43.05 مليون نسمة وهذا ما سمح بان تبقى جهود

الدولة الجزائرية بعيدة كل البعد عن كان ما هو متوقعا من وراء التوسع في منح التسهيلات والحوافز للمتعاملين في مجال الشمول المالي خصوصا الفقراء وأصحاب الدخول الضعيفة والمقصين ماليا.

### 2.3 معوقات الشمول المالي في الجزائر:

يمكن ارجاع اسباب ضعف معدلات الشمول المالي في الجزائري الى ما يلي (نارجس و حميدة، 2019، الصفحات 43-44) :

- ضعف او عدم الثقة في المؤسسات المالية القائمة وهذا ما يحد التعامل معها من قبل الافراد.
- هيكل ملكية القطاع المصرفي: تستحوذ اصول النظام المالي المملوكة للقطاع العام على نسبة كبيرة ما يحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال والأمر الذي ينعكس سلبا على المنافسة في تقديم الخدمات المالية .
- ارتفاع تكاليف تقديم الخدمات المالية والبطء والتعقيدات في التنفيذ والبيروقراطية كلها مساعدة ومشجعة على الاقصاء المالي ، وكل هذه العوامل تزيد من التكلفة والجهد والوقت المخصص لإتمام المعاملات غير الرسمية والتي تكون خارج الدائرة غير رسمية للاقتصاد.
- ضعف استخدام انظمة ووسائل الدفع الالكترونية يزيد نوعا ما من الجمود في النظام المالي وعلى البطء في تنفيذ الخدمات والمعاملات المالية المقدمة ومسايرة التطورات الراهنة.
- البنية التحتية المالية الضعيفة والتي تنعكس سلبا على نوع الخدمات المالية المقدمة وجودتها وتكلفتها الامر الذي يجعلها غير متاحة للفئات المستبعدة مالي.

### 3.3 جهود الجزائر في التصدي لمعوقات الشمول المالي.

من اهم الجهود التي الحكومة الجزائرية لتعزيز الشمول المالي نذكر ما يلي:

- **التثقيف المالي** : كل دولة يترتب عليها الاهتمام بموضوع التثقيف المالي وهذا من خلال اعداد وصياغة استراتيجية وطنية شاملة موجهة بالخصوص لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تطويرها من خلال مشاركة عدة جهات حكومية الى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات الصلة وكل هذا لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة الفئات المستهدفة كالشباب والنساء والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، ويهدف التثقيف المالي الى مساعدة الافراد على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يخص تعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطرة فضلا عن إيجاد نظام تعليم مالي متكامل يبدأ من الصفر

بهدف الوصول الى مجتمع مثقف ماليا ويعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع (نبيل، 2019، صفحة 175).

- تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية: يعد التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الاعمال المبكرة من اهم سبل تعزيز عرض الخدمات المالية وإيصالها مثل سداد الفواتير وإجراء المعاملات المالية من خلال الهاتف المحمول (نادية، 2021، صفحة 26).
  - تطوير البنية التحتية المالية: يولى الفكر الاقتصادي اهمية بالغة للخدمات الواسطة المالية لما لها من مساهمة وأهمية في احداث النمو الاقتصادي وتتضمن هذه الاولويات ما يلي (محمد، رضوان، و عمر، 2019، صفحة 130):
  - بيئة تشريعية: من خلال اصدار وتعديل التعليمات واللوائح السابقة بما يتلاءم مع توجيهات الشمول المالي الامر الذي يعمل على توفير بيئة تشريعية ملائمة تدعم مبدأ الشمول المالي.
  - الانتشار : اي التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع او مكاتب لمقدمي الخدمات وإنشاء نقاط وصول للخدمات المالية كوكلاء البنوك وخدمات الهاتف البنكي وهذا وفقا لتشريعات الدولة.
  - تطوير نظم الدفع والتسوية: تعمل عملية تطوير نظم الدفع والتسوية صغيرة القيمة على تسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المقدمين في الموعد المناسب.
  - توفير بيانات شاملة: يتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة اضافة الى قاعدة بيانات لتسجيل الاصول المنقولة واتخاذ ما يلزم من اجراءات لتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوقهم.
4. خاتمة:

- توصلنا من خلال هذه الدراسة الى جملة من النتائج ويمكن تلخيصها فيما يلي:
- يعمل الشمول المالي على احتضان جميع شرائح المجتمع في النظام المصرفي الرسمي وهذا ما يساعد على تفعيل دور الوساطة المالية.
  - يسهل الشمول المالي على اصحاب المشاريع خاصة المشاريع الصغيرة الحصول على التمويل اللازم لتمويل مشاريعهم البسيطة.

- يساهم الشمول المالي وزيادة مستويات الخدمات المصرفية وتنويعها والعمل على تعزيزها كما يهدف الى تقديم احدث الخدمات المصرفية والمالية والتي تعمل على تلبية احتياجات مختلف شرائح المجتمع بما فيهم الفقراء وأصحاب الدخول الضعيفة والمقصدن ماليا.
  - لا يزال مستوى الشمول المالي في الجزائر دون المستوى المأمول ويرجع هذا الى ضعف البنية التحتية المالية وضعف استخدام انظمة ووسائل الدفع الالكترونية.
  - نسب الادخار في المؤسسات المالية دون المستوى ويرجع هذا الى تدنى معدلات الفائدة وارتفاع معدل البطالة والتضخم وتدهور القوة الشرائية.
  - ضعف نسب الاقتراض من المؤسسات المالية ويرجع هذا الى ارتفاع معدلات الفائدة والتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية بحكم المجتمع الجزائري مجتمع اسلامي وتفضيل الاقتراض من خارج القنوات الرسمية .
  - ضعف استخدام انظمة ووسائل الدفع الالكتروني وهذا راجع لغياب الاطر القانونية التي تحكم وتضبط التعامل بوسائل الدفع الالكتروني.
- وعلى ضوء النتائج المتوصل اليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:
- ضرورة العمل على تحسين البنية التحتية المالية بهدف استيعاب أكبر قدر ممكن من العملاء ضمن القطاع الرسمي.
  - ضرورة توفير منتجات وخدمات مالية ومصرفية تتوافق مع مقاصد الشريعة الاسلامية كل هذا من اجل استقطاب عملاء جدد لا يجذون التعامل مع المنتجات والخدمات المالية التقليدية القائمة على معدل الفائدة.
  - ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال تعزيز الشمول المالي والعمل على الارتقاء بمصفيها.
  - ضرورة التزام السلطات المتخصصة في تكثيف الجهود المالية والقانونية والتشريعية لتعزيز الشمول المالي.
  - الالتزام بتقديم خدمات مالية تتسم بالتطور والابتكار وتكون متوافقة مع رغبات واحتياجات العملاء وتعمل هذه المنتجات والخدمات على تخفيض معدلات الفقر والبطالة.

قائمة المراجع:

- حنان دريد، الطاوس غريب، دور التمويل الاسلامي في تعزيز الشمول المالي - دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر -، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2021.
- Meldina Kokorovic Jukan, Amra Softic, Comparative Analysis Of Financial Inclusion In Developing Regions Around the World, Economic Review- Journal of Economics and Busines, Vol 14, No 02, 2016.
- ايمان بن عطية، ماجدة مدوخ، تحليل مؤشرات الشمول المالي دول الشرق المتوسط وشمال افريقيا مع التركيز على الجزائر خلال الفترة 2011-2019، مجلة الابحاث، المجلد 07، العدد 2022، 01.
- وحيدة بولمرج، شافية كتاف. الشمول المالي ودور التمويل الاصغر الاسلامي في تعزيزه تجربة السودان أ نموذجاً. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 07، العدد 2021، 03.
- صورية شني، السعيد بن لخضر، اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية ( تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية )، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 07، لعدد 2019، 01.
- Josiah Aduda, Elizabeth Kalunda, Financial Inclusion and Financial Sector Stability With Reference To Kenya: A Review of Literature, Journal of Applied Finance & Banking, Vol 02, No 06, 2012.
- Soun Garg, Parul Agarwal, Financial Inclusion in India a Review of Initiatives and Achievements, Journal of Business and Management (IOSR- JBM), Vol 16, NO 06, 2014.
- صخري عبد الوهاب، بن علي سمية، دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي على المستوى العالمي مع التعرّيج لوضع دول المنطقة العربية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 10، العدد 2022، 02.
- بلحشر عائشة، مسعد خالد، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدواء - التجربة الكينية نموذجاً -، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2022.
- حجيلة مليكاوي، و اسماعيل طويل مساهمة التعاملات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 09، العدد 01، 2022.
- معمري نارحس، أوكيل حميدة، الشمول المالي في الجزائر- واقع وتحديات-، مجلة القسطاس للعلوم الادارية والاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 01، 2019.

- 
- بهوري نبيل، الشمول المالي كاداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه -دراسة حالة الدول العربية-، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 03، 2019.
- لوزري نادية، (2021). واقع الشمول المالي في الدول العربية واليات تعزيزه - دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية-. مجلة بحوث والمناجنت، المجلد 02، العدد 02، 2021.
- طرشي محمد، انساد رضوان، عبو عمر، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الاعمال، المجلد 01، العدد 01، 2019.